

تاريخ القبول: 2020/04/18

تاريخ الإرسال: 2020/02/06

عمالة المهاجرين غير الشرعية في المنطقة المغاربية: بين الحاجة الاقتصادية والتشريعات الدولية: حالة الجزائر

Illegal migrant labor in the Maghreb: Between economic need and international legislation: the case of Algeria

Kahi Mabrouk

مبروك كاهي

kahi.ma@univ-ouargla.dz

جامعة ورقلة (الجزائر)، University of Ouargla (Algeria)

المخلص:

تتناول الدراسة موضوع عمالة الهجرة السرية غير النظامية في الحالة الجزائرية، وتحذر الإشارة أن هذه الظاهرة عرفت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة، عقب انهيار نظام القذافي في ليبيا وتردي الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مما أدى إلى نزوح موجات بشرية هائلة نحو المناطق الآمنة في شمال إفريقيا وكانت الجزائر لتتحول من مسار عبور إلى منطقة استقرار.

لكن الملاحظ أن الظروف المأساوية لعمالة الهجرة السرية حركت العديد من الفاعلين المحليين، الناشطين في مجال حقوق الانسان إلى التكفل بالجانب الإنساني وحمائتهم من الاستغلال وتوفير ظروف العمل المتعارف عليها دوليا لا سيما السلامة والامن والأجور وساعات العمل، والامر لم يقتصر على الفاعلين المحليين بل أتبعه ادانة من منظمات دولية غير حكومية، وهو ما دفع السلطات الجزائرية للتحرك ومعالجة الملف، والدراسة تحاول الوقوف على هذا الواقع، وعرض ابرز النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة السرية، عمالة الأفارقة، الهجرة غير الشرعية، الجزائر، العمل

المؤلف المرسل: مبروك كاهي: kahi.ma@univ-ouargla.dz

Abstract:

The study deals with the issue of illegal illegal immigration workers in the Algerian case, and it warns that this phenomenon has known a great spread in recent years, after the collapse of the Gaddafi regime in Labia and the deteriorating security conditions in the African Sahel region, which led to the massive displacement of human waves towards the safe areas in the north Africa and Algeria was to turn from a transit path to a zone of stability.

However, it is noticed that the tragic conditions of clandestine immigration employment have motivated many local actors, human rights activists, to ensure the human side, protect them from exploitation and provide internationally recognized working conditions, especially safety, security, wages and working hours, and this was not limited to local actors, but was followed by condemnation of International non-governmental organizations, which prompted the Algerian authorities to move and address the file, and the study is trying to determine this reality, and present the most prominent results reached.

Keywords: Secret migration, African labor, illegal immigration, Algeria, work

مقدمة:

لقد عرفت المنطقة المغاربية موجات هائلة للهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما في السنوات الأخيرة مطلع الألفية الجديدة، وتتخلص أسباب هذه الهجرة في سبب رئيسي البحث عن حياة أفضل، ولأن المنطقة المغاربية تتمتع بخاصية الجيوستراتيجي، وقربها من القارة الأوروبية التي تعتبر مقصد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين فقد كانت منطقة عبور لهم بعد قطعهم للصحراء الكبرى في ظروف جد مأساوية حيث يفقد العديد منهم حياته إما عطشا تحت حر الصحراء، أو يتيه في الطريق وفي حالة يصبح هدفا لعناصر الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، لكن ومع تشديد الرقابة على خطوط الهجرة ووضعها دفاعات متقدمة من خلال عقدها عدة اتفاقيات مع دول المنبع، كذلك الحالة الاقتصادية التي عرفت نموا ملحوظا للاقتصاديات المغاربية، فإن هذه الأخيرة تحولت من مناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى مناطق استقرار.

ومع هذا الوضع الجديد وجد المهاجرين غير الشرعيين مضطرين للعمل من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية، ومحاولة التأقلم مع الوضع الجديد، فالمهن الأساسية التي عرفت استقطابا كبيرا لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء هي المهن التي كانت تعرف نقصا وعزوا من قبل اليد العاملة المحلية، ليس بسبب قلة المؤهلات وإنما بسبب الأجور الزهيدة والمتدنية واعتبارها ضمن الأعمال الشاقة، هذه المهن تتمثل أساسا في ورشات البناء، والعمل في ميدان الفلاحة والحقول الكبيرة وفي بعض المناطق مهنة الرعي في الأماكن الصحراوية، ومع وجود القوانين الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى التقارير الدورية التي تعدها المنظمات الحقوقية غير الحكومية حول وضعية هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، تجد الحكومات المغربية نفسها أمام وضع يستدعي حل هذا الاشكال إما بعمليات الترحيل وإعادةتهم إلى دولهم الأصلية، أو معالجة وضعية تواجدهم القانوني على أراضيها.

وتركز الدراسة على الحالة الجزائرية على اعتبار أنها احدى الدول المغربية التي شهدت توافدا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه القارة الاوربية، ومن ثم فضلوا الجزائر كمنطقة استقرار، والعمل في المهن السابقة الذكر وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور في الشكل التالي، كيف تعاملت السلطات الجزائرية مع عمالة المهاجرين غير الشرعيين وفق قوانينها المحلية والتشريعات الدولية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم اعتماد خطة الدراسة التالية

- مقدمة
- عوامل استقرار المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر.
- واقع عمالة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر.
- التقارير الدولية المتعلقة بعمالة المهاجرين غير الشرعيين.
- تعامل السلطات الجزائرية مع عمالة المهاجرين غير الشرعيين.
- نتائج الدراسة.
- الخاتمة.

1. عوامل استقرار المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة توافدا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحتى من منطقة الغابات الكبرى، في اتجاه القارة الأوروبية بحثا عن حياة أفضل، لكن ومع مرور الوقت وصعوبة الانتقال إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط وجد هؤلاء المهاجرين غير النظاميين أنفسهم الاستقرار في الأراضي الجزائرية إما مجبرا في انتظار توفر الفرص المناسبة لمواصلة طريق الهجرة للقارة الأوروبية، وفي إحصائيات غير رسمية لسنة 2017 تم تقدير تواجد المهاجرين غير الشرعيين على الأراضي الجزائرية ما بين 180 ألف إلى حدود 220 ألف، وتجذر الإشارة إلى أن السلطات الرسمية الجزائرية تجد صعوبة في إعطاء العدد الرسمي على اعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين يدخلون التراب الوطني عبر عدة منافذ لا تكون مراقبة في العادة، كذلك عمليات الترحيل وإعادةتهم إلى أوطانهم الرسمية، كما يرفض هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين البقاء في مخيمات على اعتبار أنها تحد من حرية تنقلهم، وفيما يلي أبرز العوامل الأساسية التي أدت إلى استقرار المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر¹.

- القرب الجغرافي والتطابق البيئي²:

المقصود بهذا العنصر المهاجرين القادمين من منطقة الساحل الإفريقي، أي من الدول المتاخمة للحدود الجزائرية، لا سيما مالي والنيجر وحتى بوركينا فاسو، هؤلاء المهاجرين يجدون بيئة لا تختلف كثيرا عن بيئة وطنهم الأصلي لا سيما في أقصى الجنوب الجزائري، مع توفر ظروف عيش أحسن وسهولة الاندماج في المجتمعات المحلية، الأمر الذي يجعلهم يعدلون عن مواصلة خط رحلة الهجرة، والاكتفاء بالبقاء في أقصى المدن الجنوبية الجزائرية، والمقصود بالتطابق البيئي وهو التطابق المناخ الصحراوي الجاف الذي يشمل أرجاء الصحراء الكبرى الإفريقية، كذلك البيئة الاجتماعية ويمكن القول أن بعض العائلات الجزائرية لها امتداد إلى خارج الحدود الوطنية إلى الدول المجاورة بحيث تربطهم علاقات قرابة ومصاهرة الأمر الذي يساهم في اندماجهم داخل المجتمع³.

- الاستقرار الأمني:

بخلاف بعض الدول التي تعتبر مناطق عبور للقارة الاوربية عبر البحر المتوسط، تتعم الجزائر باستقرار أمني، خصوصا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في دولة ليبيا، وهروب العديد من المهاجرين مع عائلاتهم بحثا عن الأمن، ومن جهة أخرى بديل للاستقرار بعد أن كانوا مستقرين في ليبيا قبل سقوط النظام وحلول الفوضى محله، ومن جهة أخرى الانفلات الأمني في ليبيا انعكس على الوضع في شمال مالي، حيث خرج إقليم أزواد عن سيطرة الحكومة المركزية في باماكو، وهيمنت عليه المجموعات الإرهابية الأصولية، الأمر الذي دفع بالآلاف من المواطنين للهرب إلى الدول المجاورة ومنها الجزائر حيث دخلوا من المناطق الجنوبية ووصلوا إلى المدن الشمالية للبلاد.

- النشاط الاقتصادي:

مع توفر فرص الشغل وجد المهاجرين غير الشرعيين البيئة الملائمة للاستقرار، والمقصود بفرص الشغل ليست النظامية، وإنما تلك التي تم ذكرها سابقا في مقدمة الدراسة، خصوصا أن الدولة الجزائرية فتحت ورشات بناء كبيرة عبر كامل التراب الوطني تستدعي اليد العاملة وهو ما توفر في المهاجرين غير الشرعيين، كذلك اقتحامهم لبعض المجالات الأخرى كالزراعة الموسمية وأشغال الرعي كما هو الحال في المناطق الجنوبية وممارسة أعمال التجارة البسيطة في الأسواق الشعبية.

- صعوبة الانتقال إلى الضفة الأوربية:

مقارنة مع نظيراتها من الدول المغاربية الأخرى على الحوض المتوسطي، تعتبر السواحل الجزائرية هي الأبعد عن الأراضي الأوربية، الأمر الذي يضاعف في تكلفة الهجرة ويزيد من احتمال المخاطرة، ويضاف إلى ذلك اليقظة الأمنية لحرس السواحل الجزائرية التي تتمتع بأجهزة مراقبة حديثة ومتطورة، فضلا عن وقوعهم فريسة سهلة لاحتيايل عناصر الجريمة المنظمة التي وجدت فرصا لتحقيق عوائد غير مشروعة عبر شبكات تهريب البشر⁴.

لكن وبالرغم من تواجد أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، على مختلف فئاتهم من رجال وأطفال ونساء وحتى شيوخ وعجزة، عائلات بأكملها إلا أنه لا

توجد تسوية قانونية لوضعيتهم وفق القانون الجزائري، أي أن استقرارهم ليس طويل المدى وإنما محدود في انتظار استكمال الإجراءات اللازمة لترحيلهم لأوطانهم الأصلية وفق التشريعات الدولية الناظمة بهذا الخصوص.

II. واقع عمالة المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر:

تشير الدراسات الأكاديمية المسحية التي أجريت على تواجد المهاجرين غير الشرعيين على الأراضي الجزائرية، أنهم على فئات مختلفة ومتنوعة فمن جهة تختلف دولهم الأصلية من مجاورة للدولة الجزائرية على غرار مالي والنيجر، أو قادمين من منطقة الغابات الكبرى، كما تم تسجيل بعض الحالات وإن كانت ليست بأعداد كبيرة تواجد مهاجرين غير شرعيين قادمين من منطقة حوض النيل.

أما عن مستويات التعليمية للمهاجرين غير الشرعيين فهي كذلك متباينة حيث تم تسجيل حالات عمالة لا يملكون أي مستوى تعليمي، أي لم يسبق لهم وإن ارتادوا مدارس من قبل في حياتهم، وهؤلاء المهاجرين عادة ما ينتسبون لدول الأشد فقرا في العالم، كما لوحظ عمالة يملكون مستوى تعليمي لا بأس به، مع تواجد لحالات تملك شهادات جامعية عليا، لكن ما يوجد ما يثبت ذلك على اعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين يعمدون عادة إلى إتلاف وثائقهم التي تثبت هويتهم حتى لا يتم التعرف عليهم ومن ثم ارجاعهم لدولهم الأصلية⁵.

01- الأنشطة المستقطبة لعمالة المهاجرين غير الشرعيين:

هناك العديد من المهن والأنشطة التي تستقطب عمالة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أنهم يمارسون نشاط آخر وهي ظاهرة شوهدت وجه المدينة ألا وهي ظاهرة التسول لا سيما من قبل النساء والأطفال وبعض العاجزين، وبالعودة إلى موضوع الدراسة فالمهن تستقطب عمالة المهاجرين غير الشرعيين⁶:

- أعمال البناء الفئة الأكبر من المهاجرين إذ تستقطب ما يقارب من 70% أو أكثر من هذه العمالة، ويرجع السبب إلى اقدمهم على هذا النشاط لعدة أسباب أولها أنه نشاط عضلي بالدرجة الأولى ولا يحتاج لأي مؤهلات وتعلم تقنياته ليست بالصعوبة ولا تحتاج لوقت أكبر، كذلك ورشات بناء السكنات الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة

الجزائرية والمقدرة بـ 02 مليون وحدة سكنية، استلزم الأمر توفير اليد العاملة مع عزوف اليد العاملة المحلية بسبب تدني الأجور وكان البديل في عمالة المهاجرين غير الشرعيين، كما لا تستدعي وثائق ومن جهة أخرى فورشات البناء توفر لهم العمل والمسكن في آن واحد.

- الفلاحة والرعي: وتستقطب العدد القليل لأنها عادة ما تكون بعيدة عن المجمعات السكانية، ويمكن تقسيم مزاوله هذه المهنة إلى قسمين، في بعض الحالات يجد ملاك الأراضي الفلاحية في المناطق الشمالية للاستعانة بالعمالة الأجنبية لجني المحاصيل الزراعية الموسمية وبعدها يتم الاستغناء عنهم، لأن باقي العمل تقوم به الآلة، أما في المناطق الجنوبية الصحراوية فالملاحظ أنهم يزولون المهنة على طول العام في المستثمرات الفلاحية، إضافة أعمال الرعي ويكون مفضل في العادة بحيث يبيعهم بعيدا عن أعين الأجهزة الأمنية وبالتالي تقادي عمليات الترحيل وإعادتهم إلى دولهم الأصلية.

- التجارة: هي ليست بالحجم الكبير حتى يذر أرباحا وفيرة ولكنها يمكن وصفها بالمعيشية أي مرتبطة بسوق البازار بيع المستعملات اليومية للأفراد، ويزداد نشاطها كلما اتجهنا من الشمال إلى أقصى الجنوب، وهو النشاط الأقل استقطابا لهذه العمالة نظرا للصعوبات ومخاطر الاحتكاك مع الجهات الأمنية الجزائرية واحتمالية إعادة الترحيل.

وبالرغم من أن عمالة المهاجرين غير الشرعيين تعتبر الأضعف في الجزائر مقارنة بالمغرب وليبيا، دول العبور الأولى إلى القارة الأوروبية، إلا أن واقعها في الجزائر يتسم بالظروف السيئة، حيث أن أفواج العمالة الذين يصطفون كل صباح يتم انتقاء مجموعة بطريقة عشوائية للعمل في ورشات البناء، وهو ما يعيد بالذاكرة بطرق التوظيف في بدايات الرأسمالية الصناعية حيث كانت تتسم بالفوضى، ومن جهة أخرى فإن هذه العمالة لا تحوز على أية وثائق رغم الأخطار المحدقة بهم في ورشات العمل التي عادة ما تفتقد لوسائل السلامة الضرورية، وبالتالي فهم محرومون من التأمين الصحي وحصولهم على العلاج ليس من باب الحق وإنما من باب الإنسانية لا أكثر⁷.

ومن جهة أخرى إضافة إلى ظروف العمل السيئة، تطرح مسألة الأجور جانبا كبيرا من أزمة العمالة الأجنبية، إذ تشير التقارير إلى أن حجم الأجر المقدم لا يتساوى مع الجهد

المبدول إذ تصل ساعات العمل في بعض الأحيان إلى ضعف الساعات المتفق عليها دولياً، في حين يتم تقاضي هذه الأجرة يدوياً مع تسجيل حالات عدم تقاضيها أو الحصول عليها كاملة، كما أن وضعهم غير القانوني لا يؤهلهم لتقديم شكاوي مخافة الترحيل ومن جهة أخرى انعدام الوثائق التي تثبت علاقة هذه العمالة برب العمل⁸.

وبالرغم من أن عمالة الأفارقة المهاجرين من جنوب الصحراء، تعود إلى سنوات ماضية لكن الملاحظ ازدياد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة مع توتر الأوضاع الأمنية في كل من دولة ليبيا ودولة مالي، والمهن بقيت ذاتها مع اقتحامهم أشغال الطرقات لا سيما الصحراوية منها، وحفر قنوات الري والصرف الصحي، رغم السنوات الطويلة، إلا أنهم لم يرتقوا لأنوا يصبحوا بديلاً لليد العاملة المحلية، ويرجع هذا عدم حصولهم على وثائق إقامة، وبالتالي فهم في وضع غير قانوني وقضية ترحيلهم واردة في أية لحظة، أي العمل في غياب عامل نفسي يتسم بالراحة والطمأنينة، والواقع المرير لهذه العمالة انعدام أي لجان استشارية محلية تعمل على مساعدتهم وتوفير الظروف المناسبة لا سيما حقوق العلاج والامن في ورشات العمل بعيدا عن الاستغلال، هذه اللجان تعمل كمراقب لهم كما هو الحال في الدول الأوروبية.

ويمكن وصف العمالة الإفريقية بالجزائر وضعها بالسوء، حتى وإن كانت أعدادهم قليلة لكن الأمر يحتاج للحكمة للتعامل مع هذه الظاهرة وعدم ترك أرباب العمل لوحدهم، والجهات الأمنية وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة فالظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى تحتاج إلى تكاتف الجهود وتعاونها مع بعضها البعض، حتى يحصل العمالة على حقها أو تحديد وضعها القانوني.

III. التقارير المحلية الدولية المتعلقة بعمالة المهاجرين غير الشرعيين.

تتفق جميع التقارير أن عمالة المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء أن وضعها سيء، وإن كان ليس الأسوأ في العالم إلا أنه يحتاج لتغيير نحو الأفضل أو وضع على الأقل قانون يوضح وضعية تواجدهم في أماكن العمل بالشكل الذي يضمن كرامتهم ويحفظ لهم إنسانيتهم.

أ- تقارير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:

تقر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، وهي منظمة غير حكومية أنشأها محامين جزائريين، في تقريرها الصادر في سبتمبر 2017 بوجود عمالة أجنبية غير نظامية متكونة أساسا من مهاجرين قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا في رحلة عبور في اتجاه الضفة الشمالية للحوض المتوسطي، لكن استقرت بهم الأوضاع في الأراضي الجزائرية بعدما كانت منطقة عبور⁹.

وبحسب ذات التقارير فإن أعداد العمالة غير النظامية في الجزائر تقدر ما بين 10 عشرة آلاف إلى عشرين ألف عامل، يتوزعون على ورشات البناء وأشغال الطرق وشبكات الري والصرف الصحي، وبدرجة أقل في الرعي والفلاحة، ويشير ذات التقرير أن العمالة الأجنبية وعلى وجه الخصوص تعمل في ظروف غير آمنة وانعدام التأمين الصحي، كما سجل ذات التقرير أن حجم العمل والساعات المفروضة عليهم لا تتناسب إطلاقا مع الأجور الزهيدة التي يتقاضونها وفي بعض الحالات يتم حرمانهم من هذه الأجور، أي أن أوضاع العمل لدى هذه العمالة الأجنبية هي أشبه بالعبودية حيث لا حقوق، كما يعبر التقرير الصادر عن الرابطة عن أسفه الشديد لانعدام فرق تفتيش العمل للوقوف على الواقع الفعلي لظروف العمل ووضع حد للتجاوزات التي تطالهم لا سيما من قبل أرباب العمل¹⁰.

كما أشار التقرير إلى حوادث العمل التي يتعرض لها العمال الأفارقة بالجزائر، والتي ينجم عنها عاهات مستديمة وكسور خطيرة وحالات وفاة في بعض الأحيان، ويستنكر التقرير التعامل مع هذه الحالات سواء من الجانب الصحي أو الإنساني وحتى الإداري إذ يتم التعامل معها فقط من الجانب الأمني ويستبعد الجهات المدنية الأخرى، إذ يشير التقرير إلى أن هذا العمل هو إعفاء أو تهرب من المسؤولية فكل إنسان متواجد على الأراضي الجزائرية فإن واجب الحماية والعناية وتوفير الظروف يقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها وتعدد هيئاتها.

ويقدم تقرير الرابطة تقريرا أسودا عن هذه العمالة، إذ وفي جانب حوادث العمل تمت ملاحظات إخفاء وتستر وتدليس، فحوادث العمل لا يتم معالجتها في الأماكن المختصة

والمتمثلة في المستشفيات والعيادات المختصة، وفي كثير من الأحيان يتم التبليغ على أنها حوادث مرور أو حوادث عرضية لا علاقة لها بورشات العمل، كما أن انعدام الأوراق الثبوتية لهاته العمالة الأجنبية يصعب كثيرا في التعامل معها في حالة تعرضهم لسوء من أجل تبليغ أهاليهم وممثلهم في سفاراتهم.

ومن جهة أخرى فإن الهلال الأحمر الجزائري أبدى عن أسفه لظروف العمل السيئة التي تحيط بالعمالة الأجنبية غير النظامية في الجزائر، وترى ذات الهيئة وهي المقربة من الهيئات الرسمية، أن هؤلاء العمال هم في الأصل لاجئين وتواجههم في الأراضي الجزائرية هو بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في بلادهم، ويلاحظ أن التقرير لم يقتصر على ذكر عمالة المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء والتي تضاعفت أعدادهم عقب انهيار نظام السياسي في ليبيا، والأوضاع غير المستقرة في شمال مالي، فالتقرير أشار إلى عمالة العرب القادمين من الشرق الأوسط بسبب ظروف الحرب، ويخص بالذكر القادمين من دولة سوريا.

ويرى تقرير الهلال الأحمر الجزائري، أن هؤلاء اللاجئين لهم حقوق وكرامة وأن لا يجب استغلال وضعهم من أجل اجبارهم على الاعمال الشاقة مقابل أجور زهيدة، وعدم توفير لهم أدنى شروط السلامة الصحية كما هو متعارف في القوانين الدولية.

ويأتي هذا التقارير بعد موجة الاستنكارات من قبل فعاليات المجتمع المدني المحلي إزاء الظروف السيئة التي تعمل فيها العمالة الأجنبية غير النظامية، وتزامن التقرير مع حوادث العمل القاسية بما فيها صرعات الشمس جراء الحرارة العالية لا سيما في المناطق الصحراوية، ومن جهته فإن التقرير يشير إلى الجهات الحكومية ممثلة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي تعمل كل ما بوسعها لوضع حد لهذه التجاوزات، ووضع إطار قانوني كفيل بضمان حقوق العمالة الأجنبية سواء أكانوا قادمين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط أو من إفريقيا جنوب الصحراء على حد سواء.

وإذا اعتبرنا أن التقرير الأول صادر عن جهات غير رسمية لا تمثل الدولة، بينما التقرير الثاني يمثل الجهة الرسمية، الملاحظ أن هناك اتفاق على وجود ظروف مزرية، لكن التقرير الأول الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان يحمل الدولة

المسؤولية ويرى أنها مقصرة بواجباتها اتجاه هذه العمالة الأجنبية الأمر الذي يعكس الصورة السلبية اتجاه للدولة الجزائرية أمام العالم، ويرى إضافة الى التقاعس والتهرب عن المسؤولية محاولة الإنكار ونفي هذه التجاوزات، في حين تقرير الهلال الأحمر الجزائري أن هذه التجاوزات ليست ممنهجة، وهي حالات تتم بعيدا عن سلطة الدولة، محملا في ذات الوقت الأفراد المسؤولية لأنهم يخالفون تشريعات الجمهورية الناضمة لسير العمالة المتعلقة بالعمالة الأجنبية سواء أكانت نظامية أو غير نظامية، مشيدا في ذات الوقت للدور والجهد الذي تبذله الجهات الوصية الرسمية لتحسين ظروف عمل هذه العمالة الأجنبية غير النظامية.

ب- التقارير الدولية المتعلقة بعمالة المهاجرين غير النظاميين:

لقد تناولت التقارير الدولية وضعية العمالة الأجنبية غير النظامية بالجزائر، من خلال ظروف عملهم وتعامل السلطات معهم، وإذا كانت التقارير الوطنية تشير إلى وجود تقصير وتحمل المسؤولية في هذا الملف، فإن التقارير الدولية تتضمن مفهوم الإدانة والتتديد بالظروف القاسية المصاحبة لعمالة الهجرة غير النظامية، وتحمل السلطات المركزية المسؤولية.

01- تقرير منظمة العفو الدولية هيومن رايتس واتش (Humain Ratiches Watch):

تؤكد منظمة العفو الدولية أن السلطات الجزائرية لا تحترم المواثيق الدولية المتعلقة بالهجرة السرية غير النظامية، وأن هؤلاء المهاجرين سواء أكانوا عرب أو أفارقة جنوب الصحراء، يتعرضون لأبشع استغلال، وتصف تلك الظروف بالعبودية في القرون الوسطى، ويشير التقرير إلى أن أعداد المهاجرين السريين في الجزائر تضاعف بشكل ملحوظ ويعزي السبب إلى الأوضاع الأمنية التي تعرفها المنطقة، ويذهب التقرير في سنواته الأخيرة أن السلطات الجزائرية تتعامل بشكل سيء مع هذه العمالة ولا تراعي لوضعهم الخاص كقوة عمل منتجة، بل تعاملهم كباقي المهاجرين السريين الآخرين¹¹.

ويشير التقرير أن السلطات الجزائرية تتعامل مع العمالة الأجنبية غير النظامية بطريقة أمنية، حيث تقوم بتوقيفهم في ورشات عملهم في أجواء يسودها الذعر والخوف، وتقوم

بتجميعهم في مجتمعات تمهيدا لترحيلهم قسرا، ويشير التقرير أن المهاجرين السريين يتم تركهم في اقصى الجنوب في الصحراء على الحدود دون أي حماية مما يجعلهم عرضة للصوص وفقدان ممتلكاتهم، كما يتعرضون لخطر الجريمة المنظمة وعصابات المتاجرة بالبشر، ويشدد التقارير على ضرورة التزام السلطات الجزائرية احترام المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين السريين لا سيما القادمين من مناطق النزاع، ويشير التقرير الذي شمل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن وضع هذه العمالة في الجزائر ليس الأسوأ في المنطقة، ومع ذلك لا بد من ابداء اهتمام أكبر لهذه العمالة وفق ما تمليه القوانين الدولية.

02- تقرير الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الانسان:

في تقرير بعنوان "الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان وحماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء" فيبدأ التقرير بالقيود المشددة والصارمة على دخول وإقامة المهاجرين النظاميين التي تنتهجها الدول المغاربية الأربعة المطلة على الحوض المتوسطي، بحيث يجبر كل مواطن استضاف أجنبي على سبيل المجاملة، اعلام الجهات الأمنية واطارها بمقر وتحركات هذه الرعية الأجنبية، والأمر ذاته مع الهيئات الفندقية التي تعمل في هذا المجال والأشخاص المعنويين، هذا فيما يخص الهجرة النظامية¹².

أما الجانب الاخر الهجرة غير النظامية، فالتقرير يشير إلى وضع كارثي ووصفه بالسوء، ويشير التقرير أن الجزائر رغم أنها صادقت وأمضت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين سنة 2004، إلا أنه لم يتم وضع أي تغيير في قوانين العمل والمستخدمين يراعي العمال المهاجرين الأجانب سواء النظاميين او غير النظاميين، ويؤكد التقرير على الظروف العمل المأساوية لهذه العمالة وهاجز الاعتقال والاحتجاز والترحيل الذي يطالهم.

وبالرغم من أن التقرير صادر سنة 2010 أي قبل أن تصل أزمة المهاجرين ومعها العمالة غير النظامية درجة الذروة، إلا أنه يشدد للجهة إزاء الأنظمة المغاربية المتوسطية ومنها الجزائر، فهو يصفها بالأنظمة القمعية للغاية ضد الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة

الشرعية، وذلك من خلال الرقابة الصارمة وما الإجراءات الإنسانية لم تأت إلا بعد ضغط من الاتحاد الأوربي لتحسين ظروف معيشة وعمل هذه العمالة الاجنبية غير النظامية وان كانت لم ترقى للمستوى المطلوب، كما انتقد التقرير العقوبات ضد الأجانب غير النظاميين بما فيهم العمال وهذه العقوبات تتراوح بين السجن والغرامة المالية والترحيل القسري، كما ينتقد التقرير القوانين التي تعاقب الافراد في حال ما ساعدوا هؤلاء المهاجرين.

والملاحظ أن التقرير لم يسلط على الجهات الرسمية بخصوص عمالة الأجانب غير النظاميين، فهو أشار أيضا إلى دور المجتمع المدني، الذي اعتبره دورا هامشيا ولا تتم استشارته بخصوص السياسات المتعلقة بعمالة الأجانب غير النظاميين، كما يبرر التقرير أن عزوف فعاليات المجتمع المدني الجزائري في التفاعل مع قضية عمالة الأجانب غير النظامية والمهاجرين بصفة عامة، يعود إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد في تسعينيات القرن الماضي والتي عرفت انتهاكات واسعة لحقوق الانسان، وهو الأمر الذي جعل قضية الأجانب قضية هامشية واستمر الامر في بداية الالفية الجديدة لكن بأقل حدة وبعض الاهتمام من باب التداول وليس التفاعل¹³.

وتكاد تتشابه التقارير الدولية بخصوص عمالة الأجانب غير النظامية، من التنديد والشجب وحتى ذات الكلمات الثلاثية الاعتقال الاحتجاز الترحيل، وتتفق جميعها على أن هناك وضع مزر لهذه العمالة، وتشببه بظروف العبودية والاتجار بالبشر، وتلج هذه التقارير على واجب احترام المواثيق الدولية المتعلقة بالمهاجرين السريين، كما تتفق هذه التقارير على صعوبة المعاينة الميدانية وأنها تعتمد على مراسلات الناشطين المحليين واستجوابات المهاجرين السريين الذين تم ترحيلهم وإعادتهم إلى بلدانهم، أو الذين استطاعوا المرور إلى الأراضي الأوربية.

ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن إخفاء حقيقة أن المهاجرين غير النظاميين كانوا يعتبرون أن الجزائر في الأساس أرض عبور للصفة الشمالية للبحر المتوسط، لكن تقطعت بهم السبل فتحولت الجزائر إلى أرض الاستقرار، ومع مراعاة جانب الإنسانية في التقرير، فإنه من جهة أخرى يمكن اعتبار هذه الانتقادات لحث الجزائر ومعها الدول المغاربية لتحسين ظروف عمل هذه العمالة غير النظامية وتشجيعها على الاستقرار في الجزائر والدول

المغربية المتوسطة الأخرى، وبالتالي ثني هؤلاء المهاجرين من مواصلة رحلة الهجرة في اتجاه الأراضي الأوربية، أي أن التقارير الدولية هي خط الدفاع الأول لمواجهة جحافل الهجرة غير الشرعية المتدفقة على القارة الأوربية.

1.V. تعامل السلطات الجزائرية مع عمالة المهاجرين غير النظاميين:

بعد تزايد الانتقادات لا سيما في تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية، حول حقوق المهاجرين السريين لا سيما العاملة منها، وظروف العمل المحيطة بها، وبداية أخذ الموضوع أبعادا أخرى لا تتعلق بالجوانب الإنسانية بل تمس بالسيادة الوطنية، بدأت الحكومة الجزائرية أخذ العديد الإجراءات والاحترازا منها التأكيد على أن الدولة الجزائرية تتعامل مع العمالة الأجنبية غير النظامية وفق القوانين الدولية، وأن عمليات الاعتقال والاحتجاز تتم في ظروف إنسانية وتوفر لها كل الإمكانيات بما فيها الطبية والاستشارية، وأن عمليات الترحيل تتم بعد طلب دولهم الأصلية التي تعرف الاستقرار¹⁴. ومن بين الإجراءات الأساسية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لتحسين ظروف عمل العمالة الأجنبية غير النظامية، سواء القادمين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط، أو من الدول المغربية المجاورة، وحتى القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، وتتمثل فيما يلي:

- اعتماد لجان تفتيش تابعة لمديريات التشغيل المحلية، ومراقبة في ورشات عمل البناء وشبكات الري والصرف الحي وحتى أشغال الطرقات، وغيرها من المهن التي تستقطب العمالة الأجنبية غير النظامية، والقيام بعملية احصائهم والتبليغ عن أرباب العمل الذين ينسرون عن هذه العمالة.
- السماح بتوظيف العمالة الأجنبية غير النظامية في القطاعات الاقتصادية السالفة الذكر، وذلك من خلال تقديم رخص عمل استثنائية تمنحها مديريات التشغيل المحلية لكل الطالبين دون استثناء أفارقة وعرب، وتمتد صلاحية هذه الرخصة لمدة عام قابل للتجديد، ولكن الملاحظ أن العديد لا يلتزم بهذا الاجراء سواء من جهة أرباب العمل، أو العمالة في حد ذاتها ويمكن اعتبار الامر من أجل إبقاء التستر واخفاء هوياتهم الحقيقية حتى لا يتعرضوا للترحيل.

- الاهتمام بالمسار الاجتماعي للعمالة الأجنبية غير النظامية، من خلال مشاركة الهلال الأحمر الجزائري، من خلال العناية الصحية والقضاء على مظاهر التسول التي تم اعتبارها أحد مظاهر تشويه وجه المدينة، والعمل يعتبر البديل الأمثل للقضاء على هذه الظاهرة.

- ضمان حصول هذه العمالة على أجورهم وفق ما هو متاح في السوق، وحمايتهم من الابتزاز، والاهم العمل في ظروف عمل مناسبة وبيئة جيدة، تحفظ سلامتهم البدنية والعقلية وحتى النفسية، كما هو متاح لنظرائهم النظاميين من اليد العاملة المحلية.

- بغض النظر من كونهم عمالة غير نظامية، فهم رعايا أجنب متواجدين على الأراضي الجزائرية، والمسؤولية الأخلاقية تقع على عاتق الدولة من توفير واجب الحماية والعناية، لا سيما من شبكات الاتجار بالبشر والصدمات التي تقع بينهم وبين أفراد المجتمع المحلي

ورغم هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمعالجة ملف العمالة الأجنبية غير النظامية، إلا أنها لم تجد طريقها إلى أرض الواقع، وهذا لعدة أسباب يمكن ذكر أبرزها، أن هذه العمالة لا تستقر في العمل في ورشة واحدة أو البقاء في مدينة معينة، فهي دائمة التنقل عبر الورشات وعبر المدن للبحث عن فرص أفضل، وهو ما يعيق عمل لجان التفتيش لمديريات التشغيل المحلية، كما لوحظ تهرب أرباب العمل من هذا الاجراء المتعلق باستصدار رخص عمل استثنائية، والتبعات البيروقراطية المترتبة عنها، لا سيما الأمنية وهو ما يجعل أرباب العمل يتفادون هذا الإجراء، ومن جهة أخرى غياب حملات التوعية يجعل هذه العمالة لا تستفيد من هذه التدابير الوقائية وهو ما يبقيهم في هاجز الخوف وتعرضهم للابتزاز، كما أن مثل هذه الإجراءات يتطلب الجدية من توفير إمكانيات حقيقية والأهم أن يكون نابع عن قناعة لتحسين ظروف هذه العمالة وليس بدافع الرد على انتقادات المنظمات الدولية غير الحكومية¹⁵.

v. تجربة المغرب وتركيا مع العمالة الأجنبية غير النظامية:

يعتبر كل من المغرب وتركيا أكثر دول العالم استهدافا للهجرة السرية باتجاه فضاء الاتحاد الأوروبي، ويمكن ارجاع الأمر للحدود المشتركة مع الدول الاوربية، هذه الأخيرة

عملت كل ما بوسعها لعقد اتفاقيات مع الدولتين السالفتين الذكر للتعامل مع الهجرة السرية وتوفير فرص عمل لها، وفيما يلي تجربة الدولتين مع عمالة الهجرة غير النظامية.

أ- تجربة المغرب:

يرتبط المغرب بعدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي بخصوص ملف الهجرة السرية، إذ يعتبر النموذج الأمثل في الدول المغاربية فيما يتعلق بتدبير الهجرة غير النظامية من بين باقي الدول المغاربية الثلاث الأخرى المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط، وهذه الإشادة تتعلق بتعامل المغرب مع طلبات اللجوء وتسهيل سبل العمالة الأجنبية غير النظامية، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الاجتماعية بتهيئة الظروف المناسبة والملائمة لذلك.¹⁶

وفي مقابل هذه السياسات يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية سنوية للحكومة المغربية، تكون موجهة بالأساس لهذه الفئة، ويعمل المغرب على تحسين هذه الاتفاقية من خلال زيادة المساعدات المالية، على اعتبار الأعداد الكبيرة المتدفقة من المهاجرين السريين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، والأمر لم يعد يقتصر على العمالة فحسب وإنما المتطلبات التعليمية والصحية كذلك، ومن جهة أخرى الأعباء المحلية وتحسين ظروف الساكنة المحلية حتى تتقبل هؤلاء الوافدين الجدد، كما يعمل المغرب الاستفادة أكثر من هذه الاتفاقية في مجال تسجيل الاجراءات والسماح لمواطنيه التنقل داخل الفضاء الأوربي.

ب- تجربة تركيا:

تعتبر تركيا الممر الرئيسي للمهاجرين السريين القادمين من مناطق الشرق الأوسط في الاتجاه الأوربية وهم بأعداد، وهو ما يثير المخاوف الاوربية، من إمكانية تسلل عناصر إرهابية تمس بأمن واستقرار القارة الأوربية، هذه الأخيرة سارعت إلى عقد عدة اتفاقيات مع الدولة التركية للتعامل مع الهجرة السرية وتوفير ظروف الاستقرار في تركيا لا سيما العمل، وسبل العيش المطلوبة.

لكن بنود الاتفاق لا يركز بالأساس على المساعدات المالية، فتركيا في وضع اقتصادي جيد لا سيما في السنوات الأخيرة، فمقابل تشديد الرقابة على الهجرة السرية اتجاه دول

اوروبا تقوم هذه الأخيرة تسهيل إجراءات المرور والتنقل للمواطنين الأتراك داخل الفضاء الأوربي، في حين يلتزم الأتراك بمعاملة عمالة الأجنبية غير النظامية من خلال توفير الظروف القانونية للعمل وتسهيل اندماجهم في المجتمع¹⁷. ومن خلال هاته التجريبتين نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يفرض شروطه على المغرب بخصوص عمالة المهاجرين السريين، ويعتبرهم خط الدفاع الأول، فيما يبقى المغرب يتحمل تبعات الظاهرة وتنامي ظاهر جديدة منها العداء للمهاجرين السريين، بينما تركيا رغم الاتفاقيات فهي تغض الطرف عن المهاجرين السريين ودخولهم للفضاء الأوربي رغم الاتفاقية، ويمكن القول أن الأتراك يستخدمون المهاجرين السريين كورقة ضغط في العلاقات التركية الأوربية، وهذا راجع لاختلاف نوعية المهاجر السري في تركيا عنه في المغرب، فالقادمين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط يشكل تهديد أمني بالدرجة الأولى ولا يمكن التعامل معه من باب العمالة غير النظامية¹⁸.

VI. نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة المتعلقة بالعمالة الأجنبية للمهاجرين غير النظامية إلى العديد من النتائج، والتي يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:
- إقرار الدولة الجزائرية بخصوص إشكالية عمالة الهجرة غير النظامية من خلال التدابير الاحترازية المتخذة.
 - الظروف السيئة التي تعمل فيها هذه الفئة، من انعدام للأمن والساعات الكثيرة التي تتجاوز المتوسط الدولي والأجور الزهيدة أبرز مشاكل العمالة الأجنبية غير النظامية.
 - كما أن التقرير المحلية والضغوط الدولية أجبرت الجزائر على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير لحماية هذه الفئة والمحافظة على حقوقها.
 - لا يمكن أن تكون هذه الفئة بديلا عن اليد العاملة المحلية، فهي لا تعمل في القطاعات الرسمية، ومن جهة أخرى تتركز في الأنشطة التي تعتمد على الجهد العضلي بالأساس والتي يمكن تعويضها بالآلة.

- الدراسة تؤكد أن الجزائر تحولت من منطقة عبور إلى موطن استقرار للهجرة غير النظامية، لكن أعدادهم هي الأقل مقارنة بما في ليبيا وحتى المغرب، ومع ذلك تلجأ السلطات المحلية إلى الاعتقال والاحتجاز ثم الترحيل.
- قياسا بالتجربة التركية والمغربية يلاحظ أن الجزائر لا تفكر في عقد اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لتسيير هذا الملف، وتفضل معالجته على أساس انه ملف لجوء من مناطق نزاع الى مناطق آمنة تقوم بترحيلهم وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية فور توفر الظروف المناسبة.
- توصلت الدراسة إلى أن السلطات الجزائرية تتعامل مع ملف عمالة الهجرة غير النظامية من مقارنة أمنية بالأساس وليس إنسانية أو من منطلق حقوق أساسية، وهو ما جعل التدابير من تحسين ظروف العمل حبيسة الادراج ولا تجد طريقها للتطبيق.

الخاتمة:

إن عمالة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ليست مخرية، بل هي اجبارية لا سيما في أوساط الفئات التي تتمتع بالصحة الجيدة، وتناى بنفسه عن التسول الذي ترى فيه إذلالا ومساسا بالكرامة، ولأنها مجبرة على العمل لتدبير شؤون الحياة اليومية، فإن ظروف العمل الصحية والأمنة تعتبر أمرا هامشيا مع وجود منافسة شديدة للظفر بفرصة عمل ولو ليوم واحد، وهو ما يجعل أرباب العمل يملون شروطهم غير القابلة للتفاوض على هذه العمالة، ويبقى المهاجر الأمني والترحيل ما يورق العمالة ويجعلها في خوف وترقب مستمرين، وفي حالة الفشل في معالجة الملف بطريقة جذرية تحافظ على الحقوق الأساسية لهذه العمالة فقط يتطور الأمر من تنديد من قبل منظمات حقوقية غير دولية ليصبح الملف على طاولة المؤسسات الدولية.

قائمة المرجع والاحالات:

- 1 حبيبة بقلوش، "الهجرة غير الشرعية مأزق أمني في البحر المتوسط"، مجلة قانون العمل والتشغيل. المجلد 2 العدد 2 جوان 2017 ص161
- 2 نفس المرجع ص166

- 3 كريفيش الأطرش، فتحي عكوش، "الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات محاربتها دوليا" مجلة الدراسات القانونية والسياسية. العدد 4 جوان 2016 ص272
- 4 سدي علي، ستي حميد، "ظاهرة الهجرة الدولية محاولة نمذجة الجزائر" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. العدد 01 مارس 2017 ص17
- 5 عبد القادر خليفة، "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية، من مسار عبور إلى فضاء استقرار: حالة مدينة ورقلة -الجزائر"، المجلة الجزائرية للأنتروبولوجيا والعلوم الإنسانية. عدد سنة 2015 ص 69-70
- 6 سدي علي، ستي حميد، مرجع سابق ص21
- 7 سفيان طبوش، "الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط، التحدي والاستجابة في ظل تعدد الظاهرة" مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 العدد 02 سنة 2019 ص380
- 8 مليكة حجاج، أحمد بورزق، "عوامل انتشار الهجرة السرية وانعكاساتها على أطراف العلاقة المحركة لها" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد الاقتصادي 2/34 ص86
- 9 جريدة الخبر الجزائرية صيف 2017
- 10 تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، "التقرير السنوي" سبتمبر 2017
- 11 تقرير منظمة العفو الدولية، الهجرة السرية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا سنة 2017
- 12 الشبكة الاوروبية الأورو متوسطة لحقوق الانسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء . 2010 ص15
- 13 نفس المرجع ص16
- 14 مسعود خثير، "النظام القانوني لمعاملة الأجانب في الجزائر وفقا لقانون 11/08" مجلة الحقيقة. المجلد 10 العدد 19 ص45

- 15 نفس المرجع ص47
- 16 الاسكو، منظمة الأمم المتحدة، "تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الهجرة والنزوح في منطقة عربية متغيرة" ص29 سنة 2015
- 17 خديجة بتيقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2014 ص155
- 18 نفس المرجع ص 198